مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص - ص: 703 – 714
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

البناء التاريخي للسلطة الكوردية في العراق 1918-1991

The historical structure of the Kurdish authority in Iraq 1991-1918

د/ هيرش عبدالله حمه كريم
كلية العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، العراق
hersh.hamakarim@univsul.edu.iq

تاريخ الإرسال: 2020/08/29 تاريخ القبول: 2021/01/14

الملخص:
إن السلطة الكوردية المتمثلة بـ (إقليم كوردستان العراق) لها دور فعال وطبيعي في تشكيلة الحياة السياسية في الشرق الأوسط. ويتمحور هذا البحث حول البناء التاريخي لهذه السلطة وعناصر تشكيلها في الماضي. السؤالان الرئيسيان لهذا البحث، هما: هل السلطة الكوردية لها جذور وأصول في التاريخ؟ وماهي أهم عناصر وجودها في التاريخ؟ وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي.
الكلمات المفتاحية: السلطة الكوردية؛ إقليم كوردستان؛ الكورد؛ التاريخ.

Abstract:
The Kurdish authority represented by (Kurdistan Regional) has an effective and natural role in the formation of political life in the Middle East for the time being. This research focuses on the historical construction of this authority and the elements of its formation in the past. The main question of this research is: does the Kurdish authority have its origin in history? What are the most important elements of its existence in history? We relied in this research on the analytical historical approach, using original historical sources.
Key words: Kurdish Authority; Kurdistan Regional; the Kurds; History.

المقدمة:

إقليم كوردستان سلطة سياسية كوردية شبه مستقلة في شمال العراق، تشكلت في تسعينيات القرن العشرين في عمق الصراعات والمتغيرات السياسية التي طرأت على المستوى الدولي والإقليمي، وحتى الداخلي للدولة العراقية. ولازالت تتمتع بموقعها الرئيسي والبارز في المعادلات السياسية والاقتصادية والعسكرية في العراق والشرق الأوسط. وإن عملية بناء السلطة في إقليم كوردستان واستمرارها لم تأت صدفة، بل تمخضت من رحم التاريخ الطويل للشعب الكوردي في المنطقة، بالاعتماد على عناصر تاريخية وتحررية وقانونية وإنسانية، دفعتها للاستمرار إلى الآن.

أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى وجود سلطة كوردية في منطقة الشرق الأوسط الممتلئة بالصراعات المقيتة. قبل تأسيس السلطة الكوردية في عام 1991م، كانت الصراعات الإقليمية والدولية تدور على أراضي كوردستان، ومن غير أي دور للكورد فيها، بل كان الكورد مجبرين على قبول نتائجها، ولكن بعد أن ساعدت العوامل التاريخية والقانونية والتحررية والإنسانية في إنشاء إقليم كوردستان، أدى الكورد دورهم واثبتوا وجودهم رغم كثير من المشاكل الداخلية والخارجية.

إشكالية البحث: يثير هذا الباحث عدة أسئلة، ومنها: هل كانت عملية بناء السلطة في إقليم كوردستان صدفة سياسية وإفرازاً للصراعات في المنطقة، آم أن لها جذور وعمق تاريخي؟ وما هي أهم العناصر التي ساعدت على بناء وتكوين السلطة في إقليم كوردستان؟

المنهج المتبع: إن المنهج المتبع في هذا البحث، هو المنهج التاريخي التحليلي، من خلال الاعتماد على بعض النصوص القانونية والوثائق التاريخية بهذا الصدد.

محاور البحث: يتألف البحث من أربعة عناصر، كان لها دور أساسي في تشكيل السلطة الكوردية في العراق، وهي كما يأتي: العنصر التاريخي، العصر القانوني، العنصر الثوري، العنصر الإنساني.

1- العنصر التاريخي: إن إقليم كوردستان مصطلح جغرافي وسياسي في الوقت نفسه، ويطلق على هذا الكيان السياسياسم كوردستان الجنوبية في الفكر القومي الكوردي. وهو كيان يقع في شمال الدولة العراقية، ويبلغ مساحته (73.618 كم2) أي (17%) من مجمل الأرضي العراقية، أما الجزء الشمالي من كوردستان الكبرى، فيمثل الجزء الأكبر منها يقع داخل الأراضي التركية، وشرقها تقع ضمن الأراضي الإيرانية، وغرب كوردستان يقع شمال الدولة السورية، وبمجموعها يسمى لدى الكورد بـ كوردستان الكبرى .

وإن إقليم كوردستان، كمصطلح السياسي بدأ بعد سلسلة أحداث متتالية في العراق (1990-1992). وبناء على هذه الأحداث تشكلت السلطة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وسميت فيما بعد بإقليم كوردستان العراق، والذي يبلغ مساحته (41.939 كم2)، ويشكل (9%) من الأراضي العراقية، اللغة الرسمية، هي الكوردية والعربية، وعاصمتها أربيل (هه ولير)[1].

ونقصد بالعنصر التاريخي، هو تاريخ تجربة السلطة الكوردية وتقبلها من قبل دول وإمبراطوريات في الشرق الأوسط.

إن السلطة الكوردية موجودة في كل مراحل تاريخ المنطقة، تحت أسماء متعددة وكيانات مستقلة أو تابعة لسلطات أخرى، والوجود التاريخي للسلطة الكوردية، جعل من إقليم كوردستان يتكيف ويتعامل مع مشاكل ومصاعب شرق أوسطية جمة.

في التاريخ القديم، كانت السلطة الكوردية موجودة وكان لها دور فعال في رسم مجمل الأحداث التي جرت في منطقة بلاد ما بين النهرين. وقد ظهرت (دول – المدن) في2600 قبل الميلاد في المنطقة التي كانت معروفة في ذاك الوقت باسم سوبارتو[2]، وبعدها ومن أهم تلك السلطات والدول آوان[3]، واللولبيين ووالكوتين[4] والخوريين[5]، وأبرزها في التاريخ القديم، هي الإمبراطورية المادية (612-550ق.م)، والتيكانت تحكم من الخليج العربي -الفارسي- إلى البحر الأبيض المتوسط. وبعد سقوط هذه الدولة ورثتها إمارات توزعت على المدن الكوردية، وتعاملت مع المتغيرات السياسية، ولكن بسبب التصادم المستمر والعنيف للقوى الغربية والشرقية في عمق منطقة كوردستان (يونانيين والبيزنطيين من الغرب، والأخمينيين والساسانيين من الشرق)، غيب الدور للسلطة الكوردية[6].

ومع ظهور الخلافة الأموية والعباسية الإسلاميتين، بدأت الأوضاع السياسية في مناطق الصراع تتغير لصالح تأسيس سلطة كوردية في العصر الوسيط، ومن ابرز الأسباب، احتواء الدين الإسلامي للأجناس والأعراق المختلفة على أساس الإسلام، وإبعاد الصراعات الشرقية- الغربية القديمة من منطقة كوردستان وانتقالها إلى الغرب الأناضول وسواحل البحر الأبيض المتوسط، هذه الأسباب كانت عاملاً رئيسياً في نشوء عدد من الإمارات الكوردية في القرن العاشر الميلادي، منها الإمارات البختية[7]

والروادية[8] والشدادية[9] والحسنويهية[10]، الدوستكية[11] وغيرها من الإمارات. ومن جانب آخر ومن باب الإخلاص للدين الإسلامي، صعدت شخصيات وجماعات كوردية على هرم السلطة الإسلامية، ومنهم صلاح الدين الأيوبي وعائلته الذين تصدوا للحملة الصليبية في القرن الحادي عشر واستطاعوا خلال فترة وجيزة تشكيل سلطة اسلامية في منطقة شام ومصر والسودان واليمن باسم الدولة الأيوبية، من أهم مميزات هذه السلطات، كانت شبه مستقلة في تبعيتها للخلافة الإسلامية، والميزة الأخرى مارستها السلطة بشكل طبيعي في المناطق التي وجدوا فيها، ومن هنا بدأت السلطة الكوردية تلعب أدوارها في داخل التاريخ الإسلامي[12].

وبالانتقال من تاريخ العصور الوسطى إلى التاريخ الحديث، يتبين، بان صراع الدولة الصفوية والدولة العثمانية في تاريخ الحديث كان سبباً في اعتراف كلتا الدولتين بمشروعية هذه الإمارات وصراع كل منهما على شراء الولاء لهما، ومن هذا المنطلق بدأ من جديد الصراع الغربي والشرقي على كوردستان، وبعد معركة جالديران وهزيمة الصفويين على يد العثمانيين في عام 1514، قسمت كوردستان الكبرى بين تلك الدولتين، الجزء الأكبر كان من نصيب العثمانيين والجزء الأصغر كان تحت حكم الصفويين، واستمر هذا التقسيم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918. وبعدها أقر العثمانيون بمشروعية السلطة الإمارات الكوردية في عام 1516، وإعطاء دورهم الطبيعي في إدارة شؤون كوردستان، مع الاستفادة من هذه الإمارات في صراعهم مع الصفويين. هذا الإقرار تم الاتفاق عليه ضمن وثيقة موقعة بين السلطان وخمسين إمارة كوردية[13]. وعلى الرغم من وجود مشاكل وثغرات في تنفيذ هذه الوثيقة، إلا أنها دخلت حيز التنفيذ حتى تغير نظام الدولة العثمانية من اللامركزية إلى المركزية على يد السلطان محمود الثاني (1821-1839).

من هنا بدأت الدولة العثمانية بإخلاء وعودها تجاه الكورد وإماراتهم وتم إسقاط واحدة تلو الأخرى حتى عام 1850[14].

وعلى الرغم منالصراع الدموي الذي دار بين العثمانيين والصفويين، إلا أنه هناك العديد من الاتفاقيات والتفاهم بين الدولتين، أبرزها المساومة على حقوق شعب كوردستان ومكتسباتها المشروعة من خلال عدة اتفاقيات اهمها اتفاقية زهاو1639، واتفاقية أرضروم الأولى 1821 واتفاقية أرضروم الثانية 1847[15].

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، بدأت الدولتان تنهار داخلياً مع ذلك، دخل العامل الأوربي في تحديد مصير منطقة الشرق الأوسط بعد أن سنحت الفرصة في الحرب العالمية الأولى رسم اتفاقية سايكس بيكو سازانوف[16] بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا في عام 1916في تحديد مصير شعوب المنطقة.

كانت ملامح خريطة دول شرق الأوسط في القرن العشرين، تشير إلى عدم رسمه الوجود أية سلطة مستقلة أو شبه مستقلة للكورد. وتم تقسيم كوردستان بين الدول المستحدثة ومنها، تركيا وسورية وإيران والعراق[17]. ومن إحدى الأسباب التي أدت إلى عدم حصول الكورد على دولتهم القومية في المنطقة، هي غياب السلطة شرعية المتمثلة بالامارات الكوردية في فترة (1850-1916). أي في فترة الصراعات والمنافسات والتفاهمات بين الدول الأوربية على الشرق الأوسط.

2- **العنصر القانوني:** ونقصد بهذا المحور، تلك المعاهدات والاتفاقيات والنصوص الدستورية التي أقرتها الدولة العراقية والتي تتضمن اعترافاً بوجود إقليم كوردستان، هذه النصوص القانونية لاقت دعماً من قبل الدولة العراقية بنظاميها الملكي (1921-1958)، والجمهوري بمختلف عهوده من (1958-

2003). بصرف النظر عن عدم تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع من قبل بغداد، ولكن هذه النصوص تعد وثيقة وسنداً شرعياً للسلطة الكوردية داخل الحدود والسيادة العراقية.

ومن النصوص الأولية التي تمسك بها الكورد بممارسة حقوقهم، هي حق الإدارة المحلية التي اقترحت من قبل عصبة الأمم المتحدة على الدولة العراقية، وتعهدت الدولة العراقية بالالتزام بها.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية في عام1918، تشكيل الدولة العراقية على ركام ولايتين عثمانيتين هما: ولاية بغداد والبصرة بموجب قرار الانتداب للعصبة الأمم في عام 1920[18]. وفي الجانب الآخر تولت الحركة التحررية التركية زمام الأمور في الأناضول، واستطاعت بناء جمهورية تركيا في 1923. وبقيت ولاية الموصل معلقة بين العراق وتركيا، كمنطقة متنازع عليها كل يطالب بالأحقية عليها. وكانتأغلبية سكان ولاية الموصل من الكورد وبعدها العرب والتركمان. مما ادى بالطرفين المتنازعين إلى رفع هذه القضية إلى عصبة الأمم، وبدورها قامت عصبة الأمم بإرسال هيئة مستقلة إلى الولاية في 1925، وبعد استفتاء بين أهالي المنطقة ودراسة كافة جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، رفعت الهيئة تقريراً مفصلا، وأوصت عصبة الأمم بضم ولاية الموصل إلى العراق. هذا الانضمام كان بشروط، منها يجب أن تلتزم الدولة العراقية بتنسيق مع الدولة البريطاني العظمى، كدولة منتدبة على العراق، بـتشكيل "الإدارة المحلية للكورد" واحترام حقوقهم القومية، وموافقة كل من العراق وبريطانيا على تلك الشروط، وفي ظل مقترحات الهيئة وقرار الضم للعصبة الأمم، انضمت الولاية إلى الدولة العراقية عام 1926. وعلى إثر التقارير السنوية، التي رفعتها كل من بريطانيا والعراق إلى عصبة الأمم حول التزامهما بتلك الشروط، نالت الدولة العراقية استقلال كامل عام 1932[19]. ولكن النظام الملكي في العراق لم يوف بتلك التعهدات في ظل النظام المركزي الذي كان سائداً في فترة (1921-1958). ولم ير الشعب الكردي أية إدارة محلية ولم يمارسوا هذا الحق، ولكن بقي هذا النص وثيقة دولية، استفاد منها الكورد لشرعنة وتقنين سلطتهم في إقليم كوردستان 1992.

ومع قيام النظام الجمهوري في عام 1958، أقر الدستور المؤقت للدولة العراقية، بأن الكورد هم شريك للعرب في الدولة العراقية، وهذا في المادة الثانية من نص هذا الدستور وفيها المادة (3): "يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[20]. إن مصطلح الوصفي للكورد بأنهم شركاء ولهم حقوقهم القومية، أقرها الدستور العراقي، أصبحت نصاً قانونياً طالما تفاوض الكورد حول مفهومها وتفسيراتها مع الحكومة العراقية .

أما النص القانون الثالث، هو اتفاقية آذار 1970، بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية في تحقيق المطالب القومية الكردية ضمن إطار الحكم الذاتي، وعلى أثره جاء في دستور عام 1970، في البند الخامس فقرة (ب): "يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين وهما القومية العربية والقومية الكوردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية"[21]. وبعد مرور أربعة أعوام أعلنت بغداد قانون رقم (33) لتطبيق قانون الحكم الذاتي في 11 آذار 1974. وجاء في المادة الأولى: "تحصل المنطقة التي تسمى كوردستان على حكم الذاتي". وجاء في المواد 10، 11/ 12، بأن "الإدارة المباشرة لمنطقة الحكم الذاتي تتم من خلال المجالس التشريعية والتنفيذية". وجاء القسم الثالث للقانون (33)، تطرق إلى العلاقات بين المركز ومنطقة الحكم الذاتي، وعلى الرغم من أن الحركة الكوردية اعتبرت هذا الإجراء من طرف واحد، هو إجحاف للروح

الاتفاقية مع ذلك، ولكن النتيجة النهائية لهذه الاتفاقية، هي أن الحكومة العراقية شكلت إدارة محلية باسم المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي[22]، وان كانت صلاحيات المجلسين محدوداً جداً، بحيث لم يكن هناك أي اعتراض أو إلغاء أي قانون أو حتى قرار من بغداد، ومع كثير من الملاحظات حول أداء هذا المجلس، لكنه كان بمثابة نواة للسلطة الكوردية داخل حدود السلطة العراقية. وأصبح الحكم الذاتي مرحلة أخرى من مراحل الوجود القانوني للكورد في العراق وحقوقهم ونوعية سلطتهم التي أرادوا أن يمارسوها في هذه المرحلة، وقد استفاد الكورد من هذين المجلسين بعد 1991، حيث خصصت بناية المجلس تشريعي لبرلمان كوردستان، وبناية المجلس التنفيذي لحكومة إقليم كوردستان.

3- العنصر الثوري: إن الحركة الثورية والتحررية الكوردية مرت بمراحل عديدة في نضالها من أجل الاستقلال. وبعد إبعاد السلطة الكردية من خريطة الشرق الأوسط، وتقسيم كوردستان بين دول المنطقة، وإلحاق الجزء الجنوبي من كوردستان بالدولة العراقية، لم ينطفئ الأمل القومي من أجل الاستقلال حتى عام 1932، وعندما أقرت عصبة الأمم باستقلال العراق وسيادته على كوردستان الجنوبية حينها اتضحت الرؤية الكوردية بان مسيرتها النضالية أصبحت من أجل نيل الحقوق القومية داخل حدود الدولة العراقية، واستمر هذا النضال بأشكاله السلمية والمسلحة حتى الوقت الحاضر.

إن التحرك العسكري كان يقوده حينئذ الشيخ محمود البرزنجي (1882-1956)، لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918، واحتلال ولايتي البصرة وبغداد على يد القوات البريطانية. وعلى أثره استدعى الشيخ محمود قوات إلى كوردستان الجنوبية (المتمثلة بولاية الموصل)، للاستعانة بهم لملء الفراغ بعد انسحاب الدولة العثمانية من هذه المناطق المنكوبة جراء الحرب. إن أهداف الشيخ محمود الحفيد كانت صريحة وواضحة في بناء دولة كوردية برعاية بريطانية، ولكن البريطانيين لم يكن لديهم رؤية واضحة للتعامل مع هذه المناطق التي لم تكن في حسبانهم الوصول إليها، رغما عن ذلك استطاعت بريطانيا مع الشيخ محمود السيطرة على المناطق الكوردية، وإرسال ضباطهم إلى كافة مناطق ولاية الموصل وتمكنت من قيام تنظيمات إدارية من أجل ترتيب أحوال المجتمع من النواحي الاقتصادية خاصةً تلك المناطق التي كانت تعاني من ويلات الحرب العالمية الأولى[23].

لم تكن العلاقات البريطانية مع الشيخ محمود تمر بسلام وطمانية، بل عارض الشيخ السياسة البريطانية بعدما شعر أنهم بدؤوا بتهميش القضية الكوردية على حساب مصالحهم الدولية، فوقعت بعد ذلك مناوشات ومعارك عسكرية انتهت بأسر الشيخ بيد القوات البريطانية في عام 1919، ونفيه إلى هندستان حتى عام 1922. خلال هذه المدة اتضحت شيئاً فشيئاً الرؤية البريطانية بخصوص كوردستان الجنوبية، وهي إلحاقها بولايتي البصرة وبغداد المسماة بالدولة الملكية العراقية. أما في الشطر الشمالي من كوردستان الكبرى فكانت الحركة التحررية التركية في هذا الوقت نشطة وفعالة بحيث حققت انتصارات عديدة ضد قوات البريطانية وحلفائها على مختلف الصعد، وخوفا من استغلال الوعي الديني لدى الكورد من قبل الأتراك، اقتنع البريطانيون بوجوب إرجاع الشيخ محمود من المنفى وتأسيس حكومة له من أجل الوقوف أمام التيار التركي المتصاعد في المنطقة. وبعد العودة، أسس الشيخ محمود حكومته الثانية على أمل أن البريطانيين لم يعترضوا على وجود سلطة كوردية، ولكن ما أن اتفق البريطانيون مع الأتراك في اتفاقية لوزان عام 1923 حول حدود سلطة الدولة التركية الجديدة، أهملوا الشيخ ومشروعه، بل اعترضوا حتى على أفكاره وأفعاله التي كانت في سبيل إنشاء مملكة مستقلة كردية. لذا في عام 1924 بعد مقاومة

شديدة بين كر وفر مع البريطانيين، تمكنت بريطانيا وبالاستفادة من ترسانتها العسكرية من إخراج الشيخ في مدينة السليمانية والتي كانت تعتبر مركز السلطة الكوردية في جنوب كوردستان[24].

ومع عدم استسلام الشيخ محمود للمخطط البريطاني، واستمراره بالمقاومة المسلحة في جبال كوردستان، وتزامناً مع المقاومة التي خاضها الشيخ، وجد في داخل المدن الكوردية تيارات فكرية وثقافية دعمت فكرة الاستقلال والنهوض بالفكر القومي. كان للصحافة والجمعيات الثقافية دور بارز في تنظيم وتشجيع المظاهرات في المدن ورفع مطالبهم إلى عصبة الأمم، بان الكورد يفضلون الاستقلال على إلحاقهم بالدولة العراقية في1930. ولكن تلك المحاولات بآت بالفشل وتم دمج وإلحاق كوردستان الجنوبية بالدولة العراقية، وعلى أثره اعترفت عصبة الأمم بالدولة العراقية، دولة مستقلة مع السيادة على كوردستان الجنوبية في عام 1932[25].

بعدها ظهرت عدة حركات مسلحة في مناطق كوردستان الجنوبية، انتهت باستسلام الشيخ محمود للمخطط البريطاني، وتم نفيه مرة أخرى إلى جنوب العراق فى . ولم يقف الكورد عن النضال المدني من أجل نيل حقوقهم القومية داخل الدولة العراقية، ولكن تلك المحاولات لم تكن لها آذان صاغية من قبل النظام الملكي في العراق حتى سقوطه في عام 1958.

بعد سقوط الملكية وتأسيس النظام الجمهوري، تغير شكل النضال من النضال المدني إلى نضال مسلح بقيادة مصطفى البارزاني (1903-1979) في 1961. كان جوهر هذا النضال هو نيل الحقوق القومية الكوردية المعترفة بها في الدستور المؤقت لسنة 1958 وهي أن الكورد والعرب شركاء في الوطن. وكانت الحركة التحررية تهدف إلى تأسيس إدارة محلية في المناطق الكوردية لغرض إدارة مناطقهم بأنفسهم، ولكن الدولة العراقية كانت ترفض فكرة الإدارات المحلية، لأنها كانت دولة مركزية، ومع تغير الحكومات والشخصيات داخل السلطة المركزية في بغداد، توصل الكورد مع الحكومة العراقية إلى صيغة الحكم الذاتي للكورد في العراق عام 1970. وكان هذا إنجازا كبيرا ليس للحركة الكوردية فقط، بل للدولة العراقية، لأنها تمكنت من حل القضية الكوردية بطرق سلمية ومدنية [26].

ولكن هذه الاتفاقية لم تكن عن قناعة من قبل صناع القرار في بغداد لتغيير شكل الدولة من المركزية إلى اللامركزية، بل كانت تحت تأثير القتال المستمر، والسبب الآخر أصبحت المشكلة الكوردية ونضالها جزءاً من معادلات الدول الإقليمية والدولية وخاصة في ظروف صراعات الحرب الباردة في المنطقة. وبعد تأميم النفط العراقي في 1972 استفاق الاقتصاد العراقي يوما بعد يوم وتمكنت الدبلوماسية العراقية من التحرك على الخطوط الصراعات الدولية والإقليمية في هذا الوقت لغرض قطع الإمداد والاتصالات الحركة الكردية مع الخارج. سنحت تلك الفرصة بعد الاتفاقية المسمى بـ(اتفاقية الجزائر) مع إيران 1975 لعزل الحركة الكوردية والسيطرة عليها من قبل الدولة العراقية [27].

كانت اعتقاد الدولة العراقية، بأن الحركة الكوردية(دوافعها وادامتها) تأتي من خارج الدولة، لذا بمجرد عقد اتفاقية 1975، كانت على أمل من حصر وانتهاء النضال الكردي. ولكن لم يمر وقت طويل حتى بدأت من جديد حركة التحررية على يد قادة ونخب وأحزاب عديدة وجديدة ولكن أكثر تنظيما وراديكاليا. ومن أبرزها الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال الطالباني (1932-2017). والحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة مسعود البرزاني. وقد أتاحت حرب ثمانية السنوات بين العراق والإيران، الفرصة السانحة للحركة التحررية الكوردية، حتى يكون نشاطاتهم وحركاتهم المسلحة أكثر تأثيرا على المجتمع الكردي والدولة العراقية[28].

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، تفرغ كل من الجيش العراقي والقوات الأمنية للقضاء على الحركة التحررية الكوردية، فشنوا هجوما عنيفا على المناطق الحدودية التي كانت تحت سيطرة القوات المسلحة الكوردية المعروفة بـ "بيشمركة". لعدم تمكنهم الوقوف أمام ترسانة الجيش العراقي المتمرس، قررت القوات التحررية بالانسحاب داخل الحدود الإيرانية، واستفاق الحركة الكوردية من جديد، بعد دحر الجيش العراقي إثر هجوم القوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على العراق في بداية 1991[29].

من هنا وبالتنسيق مع التنظيمات الحزبية، تمكنت الأحزاب الكوردية أن تنتفض على الحكومة وبالمقابل، جابهت الجيش، الانتفاضة على طريقتها المعتادة بالقصف الجوي والتوغل العسكري، وقد اقبل الطرفان على وقف القتال وبدا بمفوضات بين الطرفين على أساس الحكم الذاتي للكورد والديمقراطية للعراق والتي بدأت من نيسان 1991 إلى بداية 1992، ولكن دون جدوى لان النظام البعثي لم يتنازل عن السلطة المركزية للدولة ونظام الحزب الواحد في العراق. لذا بدا الاقتتال والمناوشات المسلحة بين الطرفين، وعلى أثر دحره في الحرب مع قوات التحالف، لم يتمكن الجيش العراقي من الصمود أمام القوة المسلحة الكوردية، لذا قرر الجانب العراقي بسحب كافة المؤسسات المدنية والعسكرية من محافظات السليمانية وأربيل ودهوك. من أجل ملء هذا الفراغ الإداري، توصلت كافة الأحزاب الكوردية إلى إجراء الانتخابات. تم انتخابات للمجلس التشريعي الكوردستاني المسمى في مايو1992 ومنها انتخب حكومة إقليم كوردستان وأصبحت معظم مناطق كوردستان الجنوبية تحت سلطة الحكومة الكوردية تحت عنوان "إقليم كوردستان".

4- العنصر الإنساني: إن من إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشأة السلطة الكوردية، هي انتهاك الحقوق الإنسان الكوردي والمتمثلة بالإبادة الجماعية التي مارستها الدولة العراقية تجاه المدنيين العزل في جنوب كردستان. هذه الأعمال كانت انتقاما ورد فعل الدولة، ضد نمو الحركة التحرري الكردية وخطة ممنهجة للتغير الديموغرافي في المناطق الكوردية. ولكن ردة الفعل الكوردي وعياً صاعداً نحو تشكيل سلطة محلية كوردية خارج السلطة المركزية المطلقة للدولة العراقية.

بصرف النظر عن المشاكل والأعمال الانتقامية للدولة العراقية في زمن الملكية والجمهورية، إلا أن تلك الممارسات لم ترق إلى الإبادة الجماعية. وكانت حالة المجتمع الكوردي أكثر رخاء مقارنة بالشعب الكوردي في تركيا وإيران وسورية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن التربية والتعليم، ولكن بعد مجيء النظام البعثي إلى قمة السلطة واندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، أصبح الكورد أكثر عرضة لانتهاك حقوقه القومي والإبادة الجماعية في العراق، وهذه السياسة كانت ردة الفعل للنظام البعثي ضد الشعب الكردي الداعم للحركة التحررية الكوردية وغير مساند ومتعاون بجدية وفعالية مع الدولة العراقية في حربها مع إيران[30].

ومن بين أهم انتهاك الحقوق الإنساني التي ارتكبتها النظام البعثي هي الإبادة الجماعية للبارزانيين وعمليات الأنفال، وقصف الكيميائي لمدينة حلبجة، فضلا عن جرائم التعذيب وسوء معاملة المعتقلين، والتهجير والتشريد للسكان المدنيين، والنسف والتدمير للمدن والقرى والمنازل[31].

في عام 1983 عندما ساند الحزب الديمقراطي الكوردستاني القوات الإيرانية، ردت العراق بالإبادة الجماعية ضد البارزانيين المدنيين غير المسلحين، والبالغ عددهم ثمانية آلاف من رجال ونساء وأطفال، وهذه النوعية من تعامل وردة فعل بالإبادة الجماعية تكررت ضد مدينة حلبجة في مارس 1988 بعد

توغل القوات الإيرانية مع قوات الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى مدينة حلبجة، واستطاعوا طرد القوات العراقية، وردا على ذلك قامت القوات الجوية العراقية بالقصف الكيميائي، وتمكنت من قتل أكثر من خمسة آلاف من سكان المدنيين داخل المدينة. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس 1988، قام الجيش العراقي تحت اسم "عمليات الأنفال"، بهدم أكثر من خمسة آلاف من القرى الكردية، وإبادة أكثر من 182 ألف من أبناء هذه القرى، وتهجير باقي سكانها في المجمعات السكنية قسرا[32].

وبعد انتفاضة الشعب الكوردي فيآزار 1991 ورد العنيف للجيش العراقي، شرد أكثر من مليونين كوردي سكناهم من المدن والقضاء والنواحي إلى سفوح الجبال الحدودية مع الإيران والتركية خوفا من الإبادة الجماعية الجديدة. مما كان لها صوت مسموع وواسع في الإعلام والصحافة العالمية، على أثره، اجتمع مجلس الأمن في الأمم المتحدة، واقر القرار (688) بعدم ممارسة القمع والتعسف ضد سكان الكورد في شمال العراق[33]. وعلى أثره تم إنشاء منطقة حظر الطيران (No Fly Zone) للقوات الجوية العراقية من قبل قوات التحالف الدولي في محافظات الكوردية[34]. وعندها اطمئن الكورد بوجود ضمان دولي لعدم قدرة الجيش بممارسة الإبادة الجماعية ضدهم وقرروا الرجوع من الجبال إلى المدن ومناطق سكناهم.

ويعد القرار (688) بمثابة أول تدخل انساني للمجتمع الدولي ضد الدولة المستقلة لقيامه بالإبادة الجماعية وجريمة ضد الإنسانية بعد الحرب الباردة، ولكن بفضل هذا القرار ذا بعد إنساني، تمكن من إيجاد البيئة الآمنة للبناء السلطة الكوردية في إقليم كوردستان وإمكانية استمرارها والمحافظة عليها من قبل القوات الدولية من عام 1991 إلى حد سقوط النظام البعثي في العراق عام 2003. ومن هنا فقد دفع العنصر الإنساني إلى بناء سلطة كوردية، إلى جانب العناصر الأخرى.

نتيجة البحث

إن السلطة الكوردية، ليست هي شيئاً جديداً في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط وليست أيضاً هي سلطة مستحدثة من قبل السياسة الدولية، بل لها جذور تاريخية وقانونية وثورية وإنسانية، ساهمت في بنائها في ظلال متغيرات والمشاكل الدولية والإقليمية،علاوة على ذلك إصرار الشعب الكوردي على نيل حقوقه القومية المغتصبة، هو خير أمان للوجود وأفضل وسيلة للبقاء على قيد الحياة في ظل المشاكل والصراعات الشرق الأوسطية.

المصادر والمراجع:

1. جليلي جليل وآخرون: الحركة الكوردية في عصر الحديث، ت: عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت 1990.
2. حامد محمود عيسى: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.
3. حيدر لشكري: صورة الكورد في معرفة التاريخ الإسلامي، مركز كوردولوجي، السليمانية، 2009. (باللغة الكوردية).
4. زرار صديق توفيق: القبائل والزعامات القبلية الكردية في العصر الوسيط، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2007.
5. عصبة الأمم: مسئلة الحدود بين تركيا والعراق. 1925، 25-9-1..250..711...43...SGPS
6. سعد بشير أسكندر: سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان، مركز ذين، السليمانية، 2007.
7. سعد ناجي جواد: العراق والمسالة الكوردية 1958-1970، لندن، 1990.
8. سعدي عثمان حسين: كوردستان الجنوبية في القرنين السابع عشر والثامن العشر، كوردستان، أربيل، 2006.
9. شيركو فتح الله عمر: الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحركة التحرر القومي الكوردية في العراق، 1946-1975، مطبعة روان، السليمانية، 2004.

10. عبدالرحمن سليمان الزيبارى: الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق، في ضل قواعد القانون الدولي العام، موكرياني، اربيل، 2002.
11. عثمان علي: دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833-1946، التفسير، اربيل، 2003.
12. فاروق صالح عمر: المعاهدات بين العراق والبريطاني وأثرها على السياسة الداخلية، بغداد 1977.
13. فالا فريد: المسؤولية المدني الدولية عن جريمة الإبادة الجماعية (دراسة تطبيقية في كوردستان العراق)، مؤسسة موكريانى، اربيل، 2010.
14. فيروز حسن عزيز: الأهمية الجيوستراتيجية لكردستان الجنوبية وتأثيرها على السياسة البريطانية، 1914-1924، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمانية، 2008.
15. قادر محمد حسن: الإمارات الكوردية في العهد البويهي، دراسة في علاقاتها السياسية والاقتصادية (334-447ه/945-1055م)، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2011.
16. كوردو رحمن محمد: حقوق الشعب الكوردي في ظل الدساتير والقوانين العراقية، بلدية السليمانية، السليمانية2004.
17. كوزاد محمد احمد: تاريخ كوردستان ما قبل الآريين، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، طهران، cademia.edu/33748166/%D
18. محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان، مؤسسة سردم للطباعة والنشر، السليمانية، 2000، (باللغة الكوردية).
19. منوشهر بارسا دوست: الأصول التاريخية للاختلافات الإيرانية والعراقية، مؤسسة سهامي، طهران، 1369، (باللغة الفارسية).
20. نادر انتصار: القومية الكوردية، مطبعة تيشك، السليمانية، 2004. (باللغة الكوردية).
21. نضال محمود حاج درويش: مملكه اوركيش الخوريه (تل موزان) دراسة تاريخيه وأثرية، 2017.
22. الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ويونيو/ حزيران 1991، الوثيقتان الوثيقتان 22435\s.
23. الوقائع العراقية |رقم العدد : 2| تاريخ العدد :28-07-1958| رقم الصفحة : 1| عدد الصفحات :4|
24. Anthony H. Cordesman, Ahmad S. Hashim: Iraq Sanctions and Beyond, Westview Press, Oxford, 1997.
25. Carole A. O'Leary : THE KURDS OF IRAQ: RECENT HISTORY, FUTURE PROSPECTS. Middle East Review of International Affairs. Volume 6, No. 4 - December 2002. www.meria.idc.icil.
26. Human Rights Watch: Whatever Happened To The Iraqi Kurds? March 11, 1991.
27. https://www.hrw.org/reports/1991/IRAQ913.htm
28. Liam Andersonand Gareth Stansfield :THE FUTURE OF IRAQDICTATORSHIP, DEMOCRACY, OR DIVISION? PALGRAVE MACMILLAN™, New York, 2004.
29. League of Nations: Draft mandates for Mesopotamia and Palestine: Publisher London: Printed and published by H.M.S.O 1921.
30. Sykes-Picot Agreement, WWI Document Archive , Official Papers, 15 & 16 May,1916, https://wwi.lib.byu.edu/index.php/Sykes-Picot_Agreement

الهوامش:

[1]- Carole A. O'Leary: THE KURDS OF IRAQ: RECENT HISTORY, FUTURE PROSPECTS. Middle East Review of International Affairs. Volume 6, No. 4 - December 2002.

.www.meria.idc.icil.

[2]- كانت زمام المبادرة في تطور الحضارة والابتكارات التقنية في يد سكان القدماء في العصور ما قبل التاريخ، إلا أن هذه الحالة انقلبت لصالح المدن ومراكز جنوب بلاد وادي الرافدين والحضارة السومرية منذ عصور فجر السلالات لسببين ومنها محدودية مصادر المياه والاعتماد على مياه الأمطار بدل من الري. وعدم وجود أراضي شاسعة لاحتواء أعداد كبيرة من السكان. ولكن أن مدن خمازي وآشور وكاسور، كانت دول المدن يحكمها الملوك بباسم انسى أو لوكال. كوزاد محمد احمد: تاريخ كوردستان ما قبل الآريين، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، طهران، ص 2،

https://www.academia.edu/33748166/%D

[3]- هم في عصر السلالات والعصر الاكدي، ظهرت في بلاد آوان في زاغروس الغربية أي مناطق لورستان وكرماشان وهمدان وصولا إلى بحر القزوين، كقوة مدمجة مع العيلاميين، امتد حكمها 356 سنة من سلالة أور الثالثة (2112-2004 ق.م)، نفس المصدر، ص، 3.

[4]- تظهر في المدونات السومريون والاكديون أسماء أقوام وشعوب كانت تسكن مناطق مختلفة من كوردستان القديمة ومنهم الكوتيون وهم من شعوب زاغروس القدماء وينتمي إليهم اللولوبيون الذين ينتقلون بين مدين كركوك الحالي إلى كرماشان وسربول زهاب وصولا الى بحيرة ورمي. وقد جاء اسمه في مسلة النصر اللولوبية التى أقامتها أحد ملوكهم في سربيل-زهاب. وقد استطاعوا الانتصار على الاكديين في (2154 ق.م) وتسليم مقاليد الحكم لمدة تقترب من القرن. نضال محمود حاج درويش: مملكه اوركيش الخوريه (تل موزان) دراسة تاريخيه وأثرية، 2017، ص21.

[5]- الخوريون أو الميتانيون، ورد اسمهم أول مرة فى منحوتة مصريه فى بداية القرن الخامس عشر قبل الميلاد. كان للخوريين إمبراطوريه تقع فى من سواحل البحر المتوسط إلى سلاسل زاغروس وحتى جنوب سلاسل الجبليه طوروس. بحث انهم حكموا المنطقه طوال قرنين الخامس عشر والرابع عشر قبل الميلاد. نفس المصدر، ص 34- 39.

[6]- محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان، مؤسسة سردم للطباعة والنشر، السليمانية، 2000، ص 81-81 (باللغة الكوردية).

[7]- ويعرف إمارة في تاريخ الحديث بإمارة بوتان أو إمارة الجزيرة (990-1847) وهية من أقدم الإمارات الكوردية عمرا ظلت قائمة منذ العهد البويهي الذي يمثل العصر الذهبي الذي للإمارات الكوردية إلى أواسط القرن التاسع العشر حتى أسقطتها الدولة العثمانية. وتعرضت في هذه المدة إلى غارات وحملات قوى وجهات محلية وإقليمية عديدة من الغز والسلاجقة وحكام الموصل والخوارزمية والمغول وتيمور لنك وأمراء القرة قوينلو والآق قوينلو والصفويين وانتهاء بالعثمانيين. تقع هذه الإمارة من شمال وغرب مدينة الموصل الحالية المعروف بالجزيرة بوتان . زرار صديق توفيق: القبائل والزعامات القبلية الكردية في العصر الوسيط، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2007، ص 27.

[8]- حكمت الإمارة بين (948-1079 م) في إقليم اذربيجان ومركز الإمارة كان في تبريز، ومن أهم أمرائها، محمد بن حسين الروادي. توترت علاقة الإمارة مع السلجوفين، واستطاع السلطان ألب أرسلان السلجوقي من استيلاء على الإمارة في (1071م) بعد غزوة الروم بحجة عدم إظهار الطاعة للسلطان. قادر محمد حسن: الإمارات الكوردية في العهد البويهي، دراسة في علاقاتها السياسية والاقتصادية (334-447ه/945-1055م)، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2011، ص37-38.

[9]- حكمت الإمارة في منطقة أران التي تقع بين أذربيجان وأرمينيا في (951-1198م)، ولهم دور كبير في الحروب مع الأرمن والروم في هذه المنطق حيث وضع محمد بن شداد الروداي أسس الإمارة. نفس المصدر، 39-40.

[10]- ظهرت الإمارة في إقليم الجبال (959-1015م) على يد حسنويه بن حسين البرزيكاني. وتقع منطقة دينور وهمدان ونهاوند داخل حدود الإمارة. نفس المصدر، ص44-45.

[11]- او الامارة المروانية (983-1096) ظهرت الامارة في منطقة دياربكر اي في جزيرة وآمد و وميافارقين و نصيبين وماردين، وخلاط وبدليس على يد أبو عبدالله الحسين بن دوستك الملقب بـ(باد الكوردي). ومن أبرز أمرائها نصر الدولة (1012-1061). يقول ابن الأثير في حقه "كانت الثغور مهه آمنة وسيرته في رعيته أحسن سيرة". وقد سقطت الإمارة على يد السلجوقين. نفس المصدر، ص 49-50.

[12]- حيدر لشكري: صورة الكورد في معرفة التاريخ الإسلامي، مركز كوردولوجي، السليمانية، 2009، ص 179-184. (باللغة الكوردية).

[13]- سعدي عثمان حسين: كوردستان الجنوبية في القرنين السابع عشر والثامن العشر، كوردستان، أربيل، 2006، ص 70-71.

[14]- جليلي جليل وآخرون: الحركة الكوردية في عصر الحديث، ت: عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت 1990، ص 12-22.

[15]- منوشهر بارسا دوست: الأصول التاريخية للاختلافات الإيرانية والعراقية، مؤسسة سهامي، طهران، 1369، ص 51-54، ص 69-82 (باللغة الفارسية).

[16]- اتفاقية سايكس بيكو وقعت بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية عام 1916 واتفقوا على تقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية التي كانت توصف بالرجل المريض، وتم الوصول إليها بين نيسان وأيار ويتكوم من اثنتي عشرة مادة. انظر نص الاتفاقية:

Sykes-Picot Agreement, WWI Document Archive , Official Papers, 15 & 16 May, 1916, https://wwi.lib.byu.edu/index.php/Sykes-Picot_Agreement

[17]- فيروز حسن عزيز: الأهمية الجيوستراتيجية لكردستان الجنوبية وتأثيرها على السياسة البريطانية، 1914-1924، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمانية، 2008، ص 256-257.

[18]- للتفاصيل حول نص قرار الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، انظر:

League of Nations: Draft mandates for Mesopotamia and Palestine: Publisher London: Printed and published by H.M.S.O 1921

[19]- عصبة الأمم: مسألة الحدود بين تركيا والعراق، 1925،.25-9-1.250..711…43…SGPS ، ص 111. فاروق صالح عمر: المعاهدات بين العراق والبريطاني وأثرها على السياسة الداخلية، بغداد 1977، ص 141-142، ص306.

[20]- الوقائع العراقية، رقم العدد: 2، تاريخ العدد: 28-07-1958، رقم الصفحة: 1، عدد الصفحات 4.

[21]- كوردو رحمن محمد: حقوق الشعب الكوردي في ظل الدساتير والقوانين العراقية، بلدية السليمانية، 2004، ص 70.

[22]- جليلي جليل وآخرون: المصدر السابق، ص 211- 212.

[23]- حامد محمود عيسى: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص35-36.

[24]- سعد بشير أسكندر: سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان، مركز ذين، السليمانية، 2007، ص293.

[25]- عثمان علي: دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833-1946، التفسير، أربيل، 2003، ص 555- 557.

[26]- سعد ناجي جواد: العراق والمسالة الكوردية 1958-1970، لندن، 1990، ص 166.

[27]- شيركو فتح الله عمر: الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحركة التحرر القومي الكوردية في العراق، 1946-1975، مطبعة روان، السليمانية، 2004، ص256.

[28]- نادر انتصار: القومية الكوردية، مطبعة تيشك، السليمانية، 2004، ص 171-174، (باللغة الكوردية).

[29]- احتلت الجيش العراقي، دولة الكويت في 2 آب 1990. بموجب قرار عدة قرارات مجلس الأمن الدولي، قاد الولايات المتحدة الامريكية قوات ثلاثين الدولة للهجوم على العارق، وعلى أثره، تحطمت البنية التحتية للدولة العراقية، من الناحية الاقتصادية والعسكرية وأثر على اهتزاز سلطة النظام البعثي في العراق بحيث لم يتمكن على إعادة السيطرة والنفوذ على السيادة حتى سقوطه في 2003.

Liam Anderson and Gareth Stansfield THE FUTURE OF IRAQ DICTATORSHIP, DEMOCRACY, OR DIVISION? PALGRAVE MACMILLAN™, New York, 2004, pp 92-100.

[30]- Anthony H. Cordesman, Ahmad S. Hashim: Iraq Sanctions and Beyond, Westview Press, Oxford, 1997, 74-75.

[31]- للمزيد انظر فالا فريد: المسؤولية المدني الدولية عن جريمة الإبادة الجماعية (دراسة تطبيقية في كوردستان العراق، مؤسسة موكريانى، أربيل، 2010، ص 188، ص 250.

[32]- Human Rights Watch Whatever Happened To The Iraqi Kurds? March 11, 1991. https://www.hrw.org/reports/1991/IRAQ913.htm.

[33]- يدين القرار القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق، الذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة. الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ويونيو/ حزيران 1991، الوثيقتان 22435.

[34]- عبدالرحمن سليمان الزيبارى: الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق، في ضل قواعد القانون الدولي العام، موكرياني، 2002، أربيل، ص 298.